

بيان يدلي به أمام مجلس الأمن

السفير الشيخ نيانغ
رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بشأن الحالة في الشرق الأوسط،
بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020



السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أولاً، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على إدارته المقتدرة لرئاسة المجلس هذا الشهر في خضم التحديات الجارية الناجمة عن الجائحة.

في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع الميثاق، ما زالت قضية فلسطين، التي يرتبط مصيرها ارتباطاً عضوياً بتاريخ المنظمة ووجودها، تقتقر إلى حل، وهو أمر محزن. واليوم، يواجه الشعب الفلسطيني تحديات جديدة متزايدة في وقت ما زالت فيه أراضيها تزرع تحت نير الاحتلال المستمر وما زال الملايين من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المنافي بعيداً عن ديارهم. فقد تسببت جائحة كوفيد-19 في فقدان أرواح الفلسطينيين، وضاعف من حدتها الضائقة الاجتماعية والائتماش الاقتصادي، وأصبح التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين معرضاً لخطر كبير بسبب التطورات الأخيرة وما أثارته من مخاوف، ولا سيما تهديدات إسرائيل المستمرة بضم الأراضي الفلسطينية.

ومنذ آخر بيان لي أدليت به أمام المجلس في تموز/يوليه، أدى توقيع اتفاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في 15 أيلول/سبتمبر، وبين إسرائيل والبحرين في 18 تشرين الأول/أكتوبر، إلى تغيير في العلاقات في الشرق الأوسط. وقد رفضت دولة فلسطين الاتفاقات في وقت لاحق بسبب أن العملية وإن كانت تزعم ظاهرياً أنها تهدف إلى وقف الخطط الإسرائيلية لضم مزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم القانون، إلا أنها تمت بإقصاء الشعب الفلسطيني منها في حين يستمر فيه التهديد بضم أراضيها واحتلالها قائماً، شأنه في ذلك شأن التدابير الاستيطانية التي ترسخ الاحتلال وتسهل الضم، وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي. وأعرب بعض الدول الأعضاء والشركاء أيضاً عن القلق من الطابع الانفرادي للإجراء، بينما رحب آخرون بقرار إسرائيل تعليق ضمها المقرر ودعوا إلى وقف خطط وتدابير الضم بشكل دائم. وأعرب الأمين العام عن أمله في أن تتيح الاتفاقات فرصة للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى التفاوض بشكل مجد من أجل تحقيق حل الدولتين، انسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومع القانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

وفي وقت لاحق، في المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين التي جرت في أيلول/سبتمبر، استمعنا إلى بيانات لا حصر لها تؤكد من جديد دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية، ولحل الدولتين القائم على حدود ما قبل عام 1967 وتعارض ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية معارضة قاطعة.

وتدعو اللجنة إلى الوقف التام لأي خطط للضم من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتؤيد أي مبادرات، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي للسلام، على نحو ما دعا إليه مراراً الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس، تُنفذ تحت رعاية المجموعة الرباعية في نطاق عضوية موسّعة، من شأنه أن يتيح إعادة التواصل بين الطرفين والانتخراط في أفق سياسي ذي مصداقية. ولم يتغير الهدف المتمثل في رؤية إسرائيل وفلسطين كدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام 1967، مع كون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا في هذا الاتجاه وأن نحول دون أن تؤدي حالة الطوارئ الصحية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة إلى تأجيل حل هذه القضية.

سيادة الرئيس،

لقد ذكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في 29 أيلول/سبتمبر أن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) لم يشهد أي تقدم يذكر. فاستمرار الاحتلال العسكري

الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ييسر النشاط الاستيطاني غير المشروع، وهو وضع أكدته المنسق الخاص في بيان المتابعة التحذيري الذي أصدره في 15 تشرين الأول/أكتوبر رداً على خطط إسرائيل للمضي قدماً في بناء قرابة 5 000 وحدة استيطانية بصورة غير قانونية في مواقع ضاربة في أعماق الضفة الغربية المحتلة. إن بناء المستوطنات هو عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي ويشكل إحدى العقوبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق السلام.

وأشارت التقارير أيضاً إلى وقوع زيادة في عمليات نزع ملكية المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها وهدمها، علاوة على أعمال العنف المرتكبة يوميا بحق المدنيين الفلسطينيين، ومنها أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون؛ وفي الوقت نفسه، استمر إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، مما يبرز استمرار خطر التصعيد العسكري، الذي يجب الحيلولة دون وقوعه أياً ما كان الثمن. وتواصل إسرائيل أيضاً اعتقال المدنيين الفلسطينيين وسجنهم، بمن فيهم الأطفال، بوسائل من ضمنها الاحتجاز الإداري، وتستمر أعمال الإساءة إلى السجناء الفلسطينيين وإهمالهم. ونناشد إسرائيل أن تضع حداً لهذه الأعمال غير القانونية.

ولا تزال اللجنة قلقة مما تواجهه الأونروا من عجز مالي قدره 200 مليون من دولارات الولايات المتحدة، في وقت تتزايد فيه احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الذين تدعمهم الوكالة وعددهم 5,6 ملايين شخص بسبب الجائحة العالمية. ونحث المانحين على مدّ الأونروا بالتمويل الكافي والمضمون لأنشطتها الأساسية الحيوية والاستجابة لنداءات الطوارئ التي توجهها.

وتلاحظ اللجنة بقلق ارتفاع معدلات الإصابة بعدوى كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة - وكذلك في إسرائيل - وتحت على زيادة الدعم المقدم من الدوائر المانحة لتلبية الاحتياجات ومعالجة مواطن الضعف المتزايدة لسكان الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة.

ولقد سُرّت اللجنة بالخطوات التي اتخذت مؤخراً نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية وترحب بالخطط الرامية إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الأرض الفلسطينية المحتلة في المستقبل القريب.

ويقدم تقرير اللجنة لعام 2020 - وثيقة الجمعية العامة A/75/35 الصادرة في 1 أيلول/سبتمبر 2020 - قائمة بالتوصيات من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل لقضية فلسطين، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها اللجنة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، ومن ضمنها مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة؛ وتدعيم أنشطة الدعوة والتواصل مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني؛ وإجراءات الدعم المخصص للتصدي لجائحة كوفيد-19. وترحب اللجنة بموقف الأمين العام الواضح بشأن قضية فلسطين، المستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها، وهو ما يتفق مع موقفنا الطويل الأمد بشأن هذه القضية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ضرورة تضامننا الجماعي مع الشعب الفلسطيني وصموده والتزامنا بمواصلة بذل غاية الجهد من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضيته. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى حضور الاحتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يحل في 1 كانون الأول/ديسمبر، وإلى أن يغتنم الجميع هذه المناسبة الخاصة لتجديد الالتزام بجهودنا الجماعية وتنشيطها من أجل تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي لا يزال يشكل مفتاح السلام والاستقرار والازدهار الدائم في المنطقة.

وشكراً.